العنوان:	التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي : دراسة في منطلقات الاهتمام و آليات التغلغل
المصدر:	المجلة العربية للعلوم السياسية - لبنان
المؤلف الرئيسي:	قشي، عشور
المجلد/العدد:	ع45,46
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	ربيع
الصفحات:	71 - 88
رقم MD:	673943
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، التنافس ، المناطق الساحلية ، الدول الأفريقية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/673943

التنافس الفرنسي ـ الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل

عشور قشي(*)

طالب دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣.

مقدمة

على الرغم من شساعة منطقة الساحل الأفريقي وموقعها المحوري، فقد ظلّت، ولعقود طويلة، تعيش على هامش التاريخ، ولم تكن تستأثر بأي اهتمام دولي أو إقليمي واسع، فهي تعتبر تقليدياً منطقة عبور ومسالك تجارية للقوافل ولتجارة الملح والذهب والعبيد.

بيد أنّ القيمة الاستراتيجية للمنطقة قد تغيّرت بشكل جذري في السنوات الأخيرة، حيث أخذت تشدّ وتسترعي انتباه العالم الخارجي نظراً إلى مجموعة من الاعتبارات التي جعلتها تخرج من دائرة التهميش واللامبالاة إلى دائرة الاهتمام اللافت، وهي الاعتبارات التي تمثّلت بالإرهاب، الجريمة المنظمة، الاكتشافات النفطية وما تزخر به المنطقة من ثروات طبيعية ومعدنية مهمة. وهي كلها معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن قائمة الاهتمامات الخارجية للقوى الفاعلة، وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. فرنسا الطرف المهيمن تاريخياً على المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية الطرف المهيمن على الساحة الدولية، والساعي إلى إزاحة النفوذ الفرنسي منها بوصف المنطقة منطقة حيوية وواعدة اقتصادياً.

ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث في منطلقات وبواعث الاهتمام الفرنسي – الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي، وآليات التنافس والتغلغل في المنطقة في إطار تنافس غربي – غربي أيضاً، وقبل هذا وذاك وجبَ التطرّق إلى واقع منطقة الساحل الأفريقي جيوسياسياً وجيوأمنياً لإدراك مكانتها وأهميتها، إن آنياً أو مستقبلياً في الأجندة الخارجية للقوى الدولية. وهو ما سنعالجه في هذه الدراسة من خلال الإشكالية الآتية:

ما هو الواقع الجيوسياسي والجيوأمني لمنطقة الساحل الأفريقي؟ وما هي بواعث ومنطلقات الاهتمام الفرنسي – الأمريكي بالمنطقة؟ ما هي الآليات المطروحة من قبلهما كتجسيد لهذا الاهتمام وكتعبير عن التنافس بينهما؟

(*) البريد الإلكتروني: guechiachour@yahoo.fr.

أولاً: واقع منطقة الساحل الأفريقي

تتميز منطقة الساحل الأفريقي بمجموعة من الخصائص الجيو - سياسية والجيو - أمنية التي جعلت منها منطقة رهانات استراتيجية كبرى، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

١ - الساحل الأفريقي.. مقاربة جيو - سياسية

الساحل (Sahel)، هو ذلك الإقليم الأفريقي الأكثر اقتراناً بمشاكل الجفاف، والتصحر، والإرهـاب والجـرائم المرتبطة. وقد اشتق مصطلح الساحل من كلمة محلية تعني «حافة الصحراء»[١].

ويُعرّف الساحل الأفريقي، كذلك، بأنه ذلك الفضاءالجيوسياسي الفاصل بين فضاءين جيوسياسيين آخرين هما: أفريقيا الشمالية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا السوداء جنوب الصحراء[٢].

وعلى الرغم من شساعة منطقة الساحل الأفريقي، وتعدّد المقاربات والمعايير المعتمدة في تحديد المجال الجغرافي لمجموع الدول المشكّلة لفضاء الساحل الأفريقي، إلا أن هناك اتفاقاً على اعتباره فضاءً جغرافياً يمتدّ من أقصى الساحل الشرقي للقارة المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، وهو بذلك عبارة عن شريط طويل يضمّ عدة دول هي؛ إثيوبيا، والسودان، والتشاد، وليبيا، ومالي، والنيجر، والجزائر، وبوركينافاسو، وموريتانيا، والسنغال، والنيجر[٣]. لذلك تعدّ منطقة الساحل الأفريقي من أكثر المناطق المفتوحة شساعة في العالم، بمساحة تفوق تسعة ملايين كيلومتر مربّع[٤].

أ - **طبيعياً وجغرافياً**: تتسم هذه المنطقة وبشكل يكاد يكون ثابتاً بخصائص طبيعية وجغرافية متميزة، قوامها أربعة عناصر هي؛ الجفاف، والمجاعة، والتصحر، والحرارة المرتفعة جداً. وهي عناصر تدلّ بمعانيها ودلالاتها، وكذلك بتداعياتها وآثارها، على حجم

---

(١) عاطف معتمد عبد الحميد، «التصحر.. جفاف الأرض أم غياب العدل؟،» أون إسلام (١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)، <http://www.onislam.net/arabic/madarik/science-environment/100673-2002-12-18%2000-00-00.html>.

(٢) مهدي تاج، «المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي،» مركز الجزيرة للدراسات (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، <http://studies.aljazeera.net/resourcegallery/media/documents/2011/10/20/2011102012251124473 4geopolitical%20future%20of%20the%20arab%20maghreb%20and%20the%20sahel.pdf>.

(٣) عمار بوزيد، «الساحل الأفريقي في عين الإعصار،» **الجيش**، العدد ٥٦١ (نيسان/أبريل ٢٠١٠)، ص ٣٠.

(٤) أحمد إدريس، «منطقة الساحل الأفريقي وأمن المغرب العربي،» في: «المغرب العربي وأفريقيا،» **مجموعة الخبراء المغاربيين** (مركز الدراسات المتوسطية والدولية)، العدد ٤ (شباط/فبراير ٢٠١١)، ص ٩.

المأساة الإنسانية التي تحتضنها هذه المنطقة[٥]، وهو ما تبينه وتوضحه الخريطة المرصودة لعام ٢٠١٢.

ب - **اجتماعياً وبشرياً**: إلى جانب المساحة الجغرافية الشاسعة فإن المنطقة تتميّز بكثافتها السكانية الضعيفة وغير المستقرة. ومما لا شك فيه أن لهذا الوضع المعقّد انعكاساته السياسية الخطرة، فضآلة السكان تعني بداهةً ضعف القوة البشرية، وضعف الإنتاجية وانعدام الهيبة السياسية، كما أن التعارض بين المساحة وحجم السكان يعمل عادةً ضدّ التجانس السياسي والتماسك الاجتماعي، فهو يمهّد لتوزيع متخلخل للسكان، من شأنه أن يشجّع القبلية ويعمّقها.

كما تتميز منطقة الساحل بتنوّع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي، حيث تعتبر المنطقة فسيفساء إثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثّل كل فئة منها أنماطاً معيشية مختلفة، فنجد في مالي مثلاً (البامبارا (Bambara)، والسونغاي (Songhaï)، والبولس (Peuls)، والكانوري (Kanouri)، والطوارق (Touareg) والعرب)، وفي النيجر (الهاوسا (Haoussa)، والجرما (Djerma)، والسونغاي، والبولس، والكانوري، والطوارق، والعرب)[٦].

هذه الطبيعة الاجتماعية المتنوعة إثنياً وقبلياً وعرقياً جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً، ومن حركيات الاندماج المجتمعي صعبة، وخاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحّدة ما أنتج أزمات داخلية حادة، مثل أزمة الطوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والصدامات الإثنية وحتى القبليّة في التشاد[٧]، حتى بالنسبة إلى الدول المجاورة لدول الساحل نجد مثلاً: الصراعات الدينية الدامية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، والحرب الأهلية في أفريقيا الوسطى... إلخ.

ج - **اقتصادياً**: تعتبر الدول المشكّلة لفضاء الساحل الأفريقي من أفقر دول العالم ظاهرياً، ومن أغناها باطنياً. فوفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام ٢٠١٤، نجد أن النيجر تحتل المرتبة ١٨٧ من أصل ١٨٧ دولة مدرجة في التقرير، والتشاد في المرتبة ١٨٤، وبوركينافاسو ١٨١، ومالي ١٧٦، وموريتانيا١٦١[٨][٩].

على النقيض من ذلك فإن المنطقة أضحت ذات أهمية جيواقتصادية تبعاً لحجم الثروات المعدنية من كل الأنواع المتوافرة هناك، وعلى رأسها: الذهب، واليورانيوم والفوسفات. كما أن

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٦) عمار جفال، «وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر،» **العالم الاستراتيجي** (مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية)، العدد ٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، ص ١٠.

(٧) امحند برقوق، «الساحل الأفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية،» **الشعب** (الجزائر)، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، ص ٢.

(٨) **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤: المضيّ في التقدّم: بناء المنعة لدرء المخاطر** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤)، <http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf>.

(٩) المصدر نفسه.

استغلال الثروات النفطية المهمة في الإقليم الساحلي، أصبح واقعاً ملموساً في التشاد، مثلاً، منذ العام ٢٠٠٣ التي تصدر حالياً ٢٠٠ ألف برميل يومياً، كما أن عمليات الحفر الجارية في صحراء مالي تنبئ بنتائج مشجعة، كما تعتبر، هذه الأخيرة ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا[١٠]، وتتميز النيجر بكونها ثالث مصدر لليورانيوم عالمياً بعد أستراليا وكندا. كما ستضل الجزائر أهم مصدّر للغاز في المنطقة[١١]، ونيجيريا أول منتج للنفط في أفريقيا بحجم إنتاج يومي يصل إلى ٢٧ مليون برميل، وباحتياطي يبلغ ٣٦ مليار برميل[١٢]، ومن المتوقّع أن يتحوّل غرب أفريقيا في المدى القريب إلى منافس جدّي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية، ما عزّز اهتمام القوى الدولية به[١٣].

د – **سياسياً**: تشتمل منطقة الساحل الأفريقي على كل المشاكل السياسية ذات الخصوصية الأفريقية التي تسود القارة ككل، من انقلابات عسكرية، وأزمات الشرعية، والفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي... إلخ.

فالفشل السياسي الذي تعانيه دول الساحل الأفريقي هو نتيجة للضعف الشديد في التماسك السوسيو – سياسي بين المجتمع والدّولة، وهو ضعفٌ وليد عدم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحليّة في التقسيمات الحدوديّة التي ورثتها هذه الدول عن الاستعمار[١٤].

كما انعكست الحياة الاجتماعية القائمة على «الإثنية، والعرقية والقبلية» بالسلب على الحياة السياسية لمعظم بلدان الساحل الأفريقي، نتيجة غياب ثقافة سياسية وطنية تذوب فيها مختلف أشكال الانتماء السالفة الذكر، وهو ما أتاح الفرصة للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول المنطقة[١٥].

وبهذا التوصيف السياسي لدول منطقة الساحل الأفريقي، هناك احتمالات لتهاوي الأنظمة القائمة، وذلك لتزايد وتعقّد الأزمات السياسية والاقتصادية الذي شجّع في كثير من الأحيان ظاهرةَ الانقلابات العسكرية والتمرّدات المتتالية، كما حصل في النيجر والتشاد وموريتانيا سابقاً، وكما يحدث في مالي اليوم (انقلاب عسكري في الجنوب، وحركة انفصالية في الشمال)، ومن هذا المنظور فمخاطر اللااستقرار ترتفع تدريجياً، والخلل الوظيفي للدول في هذه المناطق يتسع أكثر، ما انعكس سلباً على الأداء الأمني لدول المنطقة.

(١٠) عبد الهادي واكريمي، «مالي: الهدف الحقيقي الذي لم يعلن عنه،» **القدس العربي**، ٢٠١٣/٢/٢٨.
(١١) إدريس، «منطقة الساحل الأفريقي وأمن المغرب العربي،» ص ٩.
(١٢) «خريطة توزيع النفط الأفريقي،» **أفريقيا قارتنا** (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية)، العدد ٥ (أيار/مايو ٢٠١٣)، ص ١.
(١٣) إدريس، المصدر نفسه، ص ٩.
(١٤) برقوق، «الساحل الأفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية،» ص ٢.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢.

٢ ـ مقاربة جيو - أمنية لمنطقة الساحل الأفريقي

إذا كانت الطبيعة الجيو ـ سياسية للمنطقة قد شكّلت عاملَ جذب واهتمام للأطراف الخارجية بها، فإن الطبيعة الجيو ـ أمنية لها منحت المسوّغ لتلك الأطراف للوجود الفعلي فيها بكل أشكاله وأنواعه.

فعلى المستوى الأمني تعرف منطقة الساحل الأفريقي حالةً غير مسبوقة من التردّي الأمني، نتيجة بروز مؤشرات جديدة على مسرح المنطقة تُبرز مدى خطورة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها دول المنطقة ومجتمعاتها على حدّ سواء. فاللاأمن الغذائي، والتدهور البيئي، والفقر، والأمراض الفتاكة، والنزاعات الداخلية؛ كلها تحوّلت على شكل سلسلة من التحديات القديمة والجديدة التي أفضت إلى أمن معقّد في المنطقة، نتيجة تداخل وتفاعل مختلف هذه العوامل التي أفرزت بدورها مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية[١٦].

تظهر منطقة الساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالةً غير مسبوقة من الخطاب الأمني نتيجة لمجموعة من العوامل نوجزها في ما يلي:

• الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذاً آمناً وقاعدة خلفية لعملياته.

• انتشار ظاهرة الجريمة المنظّمة، وتجارة البشر والمخدرات، والتهريب، والهجرة غير الشرعية... إلخ.

• هيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة فيها التي جعلتها تحتلّ المرتبة الثانية ضمنَ قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية.

وعلى الرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الأفريقي ليس بالأمر الجديد، وأن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة، إلا أن تزايد وتيرة العمليات الإرهابية في السنوات القليلة الماضية، والتداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظّمة، قد منح المزيد من الاهتمام الدولي بهذا الجزء من القارة الأفريقية[١٧].

ومما زاد من حالة اللاأمن هذه هو حالة الفوضى التي تعيشها بعض دول الشمال الأفريقي، وخصوصاً ليبيا. حيث إن الحرب في هذه الأخيرة قد فسحت المجال أمام تنظيم القاعدة ومجمل الحركات المسلحة في المنطقة للتزود بالسلاح الليبي المنتشر بشكل عشوائي وفوضوي لتعزيز قدراتها العسكرية.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٧) Lianne Kennedy Boudali, «Examining U.S Counterterrorism Priorities and Strategy Across Africa's Sahel Region,» *Rand Corporation* (November 2009), p. 1.

ثانياً: منطلقات الاهتمام الفرنسي ـ الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي

قبل التطرّق إلى آليات التغلغل الفرنسي - الأمريكي في منطقة الساحل الأفريقي كان لزاماً، ولأسباب ودواعٍ موضوعية ومنهجية، التطرّق إلى بواعث ومنطلقات الاهتمام الفرنسي - الأمريكي بالمنطقة، وهو ما ستتم معالجته في السطور التالية.

١ ـ منطلقات الاهتمام الفرنسي بالمنطقة

تعتبر فرنسا صاحبة التجربة الاستعمارية لجلّ دول منطقة الساحل الأفريقي، ولذلك فهي تَعتبر هذه الأخيرة بمنزلة منطقة نفوذٍ تقليدي بامتياز، حيث تنظر فرنسا إلى منطقة الساحل وغرب أفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركات سياسية محدّدة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة «فرنسا - أفريقيا»[١٨]، ولا أدلّ على ذلك من التدخل العسكري الفرنسي في الحادي عشر من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، إذ إنّها كانت أكثر اللاعبين الدوليين انغماساً في الأزمة المالية منذ اندلاعها في العام ٢٠١٢، وكانت صاحبة الدور الرئيس في تدويل الأزمة المالية، وفي استصدار قرارين من مجلس الأمن الدولي مهدا لها الطريق لتدخّل عسكري فعلي في شمال مالي لاحقاً. وبذلك، تبعاً لما باتت تلعبه فرنسا من أدوار ريادية في المنطقة وجب التساؤل حول منطلقات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الأفريقي.

من خلال تحليلات المتتبّعين والمهتمين بالعلاقات الفرنسية الأفريقية يمكن حصر وتحديد الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الأفريقي في ثلاثة منطلقات متداخلة ومركّبة، هي:

أ - العامل التاريخي (الماضي الاستعماري).

ب - المصالح الاقتصادية.

ج - الاهتمامات الأمنية.

أ - العامل التاريخي (الماضي الاستعماري)

شكّلت الظاهرة الاستعمارية محطّة من محطات التعبير المباشر عن الاهتمام الفرنسي بالقارة الأفريقية عموماً، ومنطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص، وهو ما تعكسه خارطة توزيع القوى الاستعمارية الأوروبية على القارة الأفريقية، التي يمكن من خلالها تعداد العديد من المستعمرات الفرنسية في المنطقة (الجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والتشاد، وبوركينافاسو، والسنغال...). حيث كانت فرنسا أكثر القوى الاستعمارية حفاظاً على علاقاتها

(١٨) «أزمة مالي والتدخل الخارجي،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١٠ شباط/فبراير ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad>.

بمستعمراتها السابقة، تلك العلاقات التي عبّر عنها فيليكس هوفوييه بوانييه، أول رئيس لساحل العاج بعد الاستقلال، بصكّه لمصطلح الرابطة الخاصة (France afrique)؛ ليدلّ على عمق العلاقات التي تربط باريس بمستعمراتها السابقة في أفريقيا[١٩].

ففرنسا تسعى إلى الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في ما يسمى بـ «أفريقيا الفرانكفونية» التي كانت مستعمرات سابقة لها، وخاصة في ظل احتدام التنافس على النفوذ في المنطقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وظهور قوى منافسة أخرى مثل الصين التي تنظر إلى القارة الأفريقية عموماً ودول غرب أفريقيا والساحل، كمخزون استراتيجي للثروات الطبيعية الضرورية لتحريك عجلة الاقتصاد الصيني الذي ينمو حالياً بشكل هائل.

ب - المصالح الاقتصادية

شكّلت المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة نقطة اهتمام كبير، ذلك أنها تُؤَمِّن لها حاجياتها المتعددة والمتنوّعة. فإلى جانب الثروة النفطية التي تزخر بها المنطقة، نجد الثروة المعدنية أيضاً المتمثلة بالذهب، واليورانيوم، والفوسفات. ولعل على رأس تلك المصالح مسألة الوصول إلى اليورانيوم. إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو ٧٥ بالمئة من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية. وهو ما يفسّر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم[٢٠].

كما أن شركة أريفا الفرنسية (Areva) ظلّت على مدى قرون أربعة ماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، إلى أن قامت حكومة هذه الأخيرة، مؤخراً، بمنح تراخيص للتنقيب لشركات هندية وصينية وأمريكية وكندية وأسترالية[٢١]. فقد كان يتحتم على فرنسا أن تؤمّن إمدادات المعادن ومصادر الطاقة والمواد الخام الأولية، وخاصة اليورانيوم والنفط، لصناعاتها المختلفة ولإنتاج الطاقة النووية، وقد كانت فرنسا حتى ثمانينيات القرن الماضي تعتمد بشكل كامل أو شبه كامل على أفريقيا وخصوصاً دول النيجر، وجنوب أفريقيا والغابون، قبل أن تحاول تنويع مصادرها[٢٢]. بيد أن فرنسا لا تزال أحد أكبر المستثمرين في ساحل العاج، فبحلول عام ٢٠٠٧ استحوذت قرابة ١٥٠ شركة فرنسية على ٦٨ بالمئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، وما زالت فرنسا تعتمد على اليورانيوم الأفريقي، وخاصة يوارنيوم النيجر. هذا بالإضافة إلى استثمارات الشركات الفرنسية في دول مثل: والسنغال، ومالي، وموريتانيا.

(١٩) راوية توفيق، «السياسة الفرنسية في أفريقيا: الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية،» **قراءات أفريقية**، العدد ٢٠ (نيسان/أبريل ٢٠١٤)، ص ٢٤.

(٢٠) حمدي عبد الرحمن، «فرنسا وإعادة غزو إفريقيا،» الجزيرة نت (٣ شباط/فبراير ٢٠١٣)، <http:// www.aljazeera.net analysis/pages/30505088 974c47f6 9586 032c935c9973>.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) توفيق، «السياسة الفرنسية في أفريقيا: الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية،» ص ٢٥ ـ ٢٦.

ج ـ الاهتمامات الأمنية

إضافة إلى المصالح الاقتصادية المتعاظمة لفرنسا في منطقة الساحل الأفريقي، نجد القيمة الاستراتيجية للمنطقة أمنياً وعسكرياً بالنسبة إلى فرنسا، فهذه الأخيرة ترتبط مع أغلبية مستعمراتها السابقة باتفاقيات أمنية ودفاعية ولها انتشار عسكري ملحوظ في المنطقة[٢٣]، وهو ما سنأتي على ذكره في الآليات الفرنسية الأمنية والعسكرية للتغلغل في المنطقة.

تولي فرنسا اهتماماً واضحاً بمنطقة الساحل الأفريقي، من الناحية الأمنية، نتيجة عمليات الاختطاف المتكررة لمواطنيها؛ سواء أكانوا سُيَّاحاً أم عُمّالاً أم رعايا مقيمين في المنطقة، من طرف «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» ومقايضتهم بالمال المعبر عنه في أدبياتهم بـ «الفدية».

٢ ـ منطلقات الاهتمام الأمريكي بالمنطقة

غَيَّر التوجه الأمريكي الجديد بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من الأهمية الجيو ـ سياسية لكثير من مناطق العالم انطلاقاً من بعدها الاقتصادي المغلّف بالبعد الأمني الذي تعتمده الولايات المتحدة كمفسّر لتدخلاتها في هذه المناطق تحت شعار مكافحة الإرهاب. وضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ضمن منطلقات اقتصادية وأمنية بحتة.

أ ـ المنطلق الطاقوي

استناداً إلى القدرات النفطية لبعض دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا، التي تمّ التطرّق إليها في المبحث الأول من هذه الدراسة، فإن نفط المنطقة بات يحظى بأهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة؛ إذ اعتبر «والتر كانشتاينر» مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية الأسبق أنه «بات يشكّل مصلحة قومية استراتيجية»[٢٤].

وتتطلّع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على النفط الأفريقي ما يجعلها تسعى إلى السيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الفرنسي، ومواجهة التحرّك الصيني في الساحل وغرب أفريقيا.

ومن ثم فقد آثرت الولايات المتحدة الاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على نصف وارداتها النفطية من الخارج، وهو الاتجاه الذي عزّزته توصيات تقرير «سياسة الطاقة القومية» ٢٠٠١ الذي ذكر أن غرب أفريقيا يعتبر أحد أهم وأسرع مصادر النفط نمواً بالنسبة

---

(٢٣) إيمان أحمد عبد الحليم، «حسابات باريس: عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

(٢٤) نجلاء محمد مرعي، «الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في أفريقيا،» **التقرير الاستراتيجي**، العدد ٩ (٢٠١٠)، ص ٣٢١.

إلى السوق الأمريكي، كما أكّد التقرير نفسه أهمية الدور الذي قامت به الشركات الأمريكية في بناء خط الأنابيب الرابط بين التشاد والكاميرون التي بلغ حجم استثماراتها ٥,٣ مليار دولار[٢٥].

تستورد الولايات المتحدة من القارة أكثر من ٧٧٠ مليون برميل من النفط سنوياً، وهنا تحتل منطقة غرب أفريقيا أهمية خاصة، حيث تسيطر على الاستثمار في هذه المنطقة شركات أمريكية كبيرة، مثل: إيكسون موبيل (Exxon Mobil)، وأميرادا هيس (Amerada Hess)، وشيفرون تكاسكو (Chevron Texaco) وماراثون أويل (Marathon Oil). وبحلول العام ٢٠١٢ أصبحت الولايات المتحدة تستورد من غرب أفريقيا نحو ١. ٥ مليون برميل يومياً[٢٦].

ب - المنطلقات الأمنية

باتت منطقة الساحل الأفريقي، ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بوصفها عملاً إرهابيا ولّدت ما يسمى بـ «الحرب العالمية على الإرهاب»، تشكّل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد.

برزت الظاهرة الإرهابية على مستوى الساحل الأفريقي مع مطلع الألفية الجديدة في أعقاب الحوادث الإرهابية التي وقعت في هذه المنطقة، وكان من أهمها اختطاف ٣٢ سائحاً أوروبياً في صيف عام ٢٠٠٣ في صحراء «تامنراست» الجزائرية على يد الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي تعتبر أول من أسس للإرهاب عبر الوطني في منطقة الساحل الأفريقي، قبل أن تتحوّل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى تنظيم إقليمي ذي ارتباط عالمي بعد تغيير اسمها إلى «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، هذا الأخير الذي اتخذ من منطقة الساحل وبصورة أدقّ شمال مالي ملاذاً آمناً ومنطلقاً له للقيام بعملياته الإرهابية على تعدّدها وتنوّعها.

إن التحول من «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» إلى «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» الذي أعقبه العديد من العمليات الإرهابية على شكل سلسلة من التفجيرات والاختطافات التي كانت موجهة في الأغلب الأعم ضد المصالح والرعايا الغربيين، رأت فيه الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها، وهو ما يحتّم ضرورة الوجود في منطقة الساحل الأفريقي أكثر من أي وقت مضى[٢٧]، ويتضح من خلال مختلف المبادرات والمشاريع التي تقدّمت بها الولايات المتحدة لمواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٢.

(٢٦) أيمن شبانة، «النفط الأمريكي.. عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء النفط الأمريكي،» **قراءات أفريقية**، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٨٢.

(٢٧) Boudali, «Examining U.S Counterterrorism Priorities and Strategy Across Africa's Sahel Region,» p. 1.

إذاً، كان هذا عن الأسباب الرئيسية المتحكمة في سلوك الفاعلَين الدوليَّيْن الرئيسيين في المنطقة، واللذَين أصبحا يُظهران اهتماماً واضحاً وكبيراً بمنطقة لطالما تمّ تهميشها، هذا الاهتمام المتزايد تترجمه كثرة المشاريع والبرامج والأدوار المختلفة، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الثالث.

ثالثاً: آليات التنافس الفرنسي ـ الأمريكي حول المنطقة

بعد تطرقنا في المحور السابق لمنطلقات الاهتمام الفرنسي - الأمريكي المتزايد في منطقة الساحل الأفريقي منذ بدايات العقد الماضي من القرن الحالي، فإننا سنحاول، من خلال السطور التالية، أن نعرض أهم الآليات المعتمدة من طرف فرنسا والولايات المتحدة كتعبير عن الاهتمام الكبير الذي توليه الدولتان للمنطقة من جهة أولى، وكتعبير عن حالة التنافس المحتدم بينهما من جهة ثانية.

١ ـ الآليات الفرنسية

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية؛ حتى قيل إن أفريقيا تمثّل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية[٢٨]. وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقّتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية.

وقد أثار التموقع الأمريكي الجديد في منطقة الساحل الأفريقي، كما رأينا سابقاً، توجّس فرنسا، وخصوصاً أنه يستهدف دولاً فرانكفونية تقع تحت نفوذها، وعليه فتعزيز العلاقات بين فرنسا ودول المنطقة يأتي كردّ فعل على الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة، ويعبر عن حدّة التنافس بين باريس وواشنطن في هذا الجزء المهم من القارة الأفريقية.

سياسة الانتشار الأمريكي هذه تعاملت معها فرنسا بمزيج من مواقفَ دفاعية وتسليم بالأمر الواقع وسياسة الترقب والانتظار، ثمّ عادت لتستغلّ التّغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقلّ توسعيّة في أفريقيا والأقرب إلى الانكماشية، وتبنّت سياسة هجوميّة ذات طبيعة عسكريّة من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوّتها في المنطقة[٢٩].

أما عن آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في المنطقة؛ فتشمل ثلاث آليات أساسية: عسكرية، واقتصادية، وثقافية.

---

(٢٨) راوية توفيق، «التنافس الدولي في القارة الأفريقية،» **البيان** (أبو ظبي)، العدد ١٨٣ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣).

(٢٩) «أزمة مالي والتدخل الخارجي».

أ - الآلية الأمنية والعسكرية

واصلت فرنسا ممارسة النفوذ والوصاية على الكثير من مستعمراتها السابقة بعد استقلال هذه الأخيرة عنها منذ ستينيات القرن الماضي، من خلال استحداث أطر بديلة من الاستعمار التقليدي لتثبيت موطئ قدمها في دول الساحل، من أهمها:

(١) اتفاقيات الدفاع المشتركة، والتي يمكن التمييز فيها بين[٣٠]:

- «اتفاقيات ثنائية»: كتلك الموقعة مع السنغال، ومدغشقر، وموريتانيا، وتوغو.
- «اتفاقيات متعددة الأطراف» أو «اتفاقيات على أساس إقليمي»: كتلك الموقعة مع التشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو والغابون، ومع كوت ديفوار والبنين والنيجر.

(٢) الحفاظ على وجود وحدات عسكرية فرنسية إلى يومنا في التشاد، وبوركينافاسو، والنيجر، والكاميرون، وكوت ديفوار وموريتانيا[٣١].

وفي ظل النظام الدولي الجديد اضطرت فرنسا لتطوير سياستها في التعاون العسكري مع أفريقيا، فاعتمدت خطّة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوّة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية بحسب خطورة الأزمة الأفريقية[٣٢]. كما أنشأت فرنسا البرنامج العسكري «RECAMP» الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية في أفريقيا[٣٣].

ويقدر إجمالي ميزانية هذا البرنامج بـ ١٨٠ مليون فرنك فرنسي، والتي تمثل نحو ٢٠ بالمئة من مجموع ميزانية التعاون العسكري الفرنسي - الأفريقي. وقد نظّم هذا البرنامج العديد من المناورات العسكرية مع عدد من الدول الأفريقية، مثل السنغال في العام ١٩٩٨ بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا[٣٤].

تعتمد السياسة الفرنسية، عموماً، على المقاربة التدخلية من أجل تعزيز وجودها وتوسيع نفوذها في إطار حفاظها على مصالحها في منطقة الساحل الأفريقي، والتدخّل في مالي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أبرز مثال على ذلك، حيث إنه وبفعل قدراتها الدبلوماسية

(٣٠) منصور لخضاري، «الارتباطات الاستراتيجية والجيو - سياسية لفرنسا بمنطقة الساحل،» ورقة قُدِّمَت إلى: الديناميات الأزموية في الساحل: الملتقى الوطني للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر في ٤ آذار/مارس ٢٠١٤.

(٣١) مصطفى كامل السيد، «الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في أفريقيا،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٥ (تموز/يوليو ٢٠٠١)، ص ١٢٣ - ١٣٠.

(٣٢) يوناس بول دي مانيال، «الدور الفرنسي في إفريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله،» **قراءات أفريقية**، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص ٦١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٨.

استطاعت صاحبة التجربة الاستعمارية في المنطقة، ليس تعبئة المساندة الإقليمية والدولية بهدف تحرير الشمال المالي من قبضة الجماعات الإرهابية فقط، إنما أن تجعل من هذه الأزمة قضية لافتة على طاولة مجلس الأمن الدولي الذي أصدر بشأنها قرارين دوليين عبدا الطريق للتدخل العسكري الفعلي لتحقيق هذا الهدف.

وقد فهمت فرنسا أن ما حدث في شمال مالي ما هو إلا مقدّمة لحركة «دومينو» تلعبها الجماعات الإرهابية في شمال مالي[٣٥]؛ إن سقطت مالي في أيديها ستسقط دول أخرى إن عاجلاً أو آجلاً. وعليه، فهي تهدف من تدخّلها إلى فرض عملية دومينو معكوسة تقلب تماماً الاتجاه بضرب الحركات الإرهابية في المنطقة ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشّة والمنكشفة الواقعة تحت النفوذ الفرنسي.

وبعيداً عمّا تروّج له فرنسا من أسباب لتدخّلها العسكري، هنالك مجموعة من العوامل تفسّر مجتمعةً هذا الانغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفة عامّة، وهي:

أولاً: إنّ فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي ومتنفَّساً ثانياً لها بعد حوض المتوسّط، فتدخّل فرنسا العسكري في مالي ليس أوّل تدخّل لها في أفريقيا، فمنذ العام ١٩٦٠ تدخّلت نحو خمسين مرّة[٣٦]، في نزاعاتٍ أفريقية وأزمات داخلية في بلدان كانت مستعمرات لها تحت ذرائع ومسوّغات متغيرة.

ثانياً: تمثّل مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الساحل عاملاً تفسيرياً آخرَ لاستراتيجيتها في هذا الإقليم، وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي. وعلى الرغم من محدودية مصالحها الاقتصادية المباشرة في مالي بحكم محدودية استثماراتها فيها مقارنة ببلدان أخرى، إلا أنّ مالي قطعة مهمّة في إطار إقليم تنشط فيه فرنسا اقتصادياً. وعليه، فإنّ تهديد استقرارها يهدّد مصالح فرنسا الاقتصادية في بلدان مجاورة مثل: النيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار[٣٧]. فخلفيات التدخل العسكري في مالي لا تقتصر على المصالح الفرنسية في مالي فقط، لكنها، كما تصفها دومينيك بيرين (Dominique Perrin)، «حرب من أجل السيطرة على ما تحت الأرض في الساحل»[٣٨].

ثالثاً: التدخّل في مالي يأتي في سياق سياسة هجومية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضة لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة «جورج ووكر بوش»

(٣٥) عادل عبد الصبور حسن، «التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية،» **آفاق أفريقية**، العدد ٣٧ (شباط/فبراير ٢٠١٣)، ص ١١٠.

(٣٦) عبد الرحمن، «فرنسا وإعادة غزو إفريقيا».

(٣٧) «أزمة مالي والتدخل الخارجي».

(٣٨) Dominique Perrin, «Au Mali, la France sécurise aussi les sous sols du Sahel,» *Challenges* (7 février 2013), <http://www.challenges.fr/monde/20130207.cha5985/au-mali-la-france-securise-aussi-les-sous-sols-du-sahel.html?xtor=rss-81>.

٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ التي انتهجت سياسة تدخّلية أمريكية واسعة النطاق ومتعدّدة الأهداف في أفريقيا[٣٩] عموماً، ومنطقة الساحل وغرب أفريقيا على وجه الخصوص.

ب - السياسة الاقتصادية

منذ اكتشاف البترول في منطقة الساحل الأفريقي، وبالضبط بـ «حاسي مسعود» في الصحراء الجزائرية، وفرنسا تحاول بلورة سياسة استراتيجية خاصة بالمنطقة ظهرت من خلال «المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية» في العاشر من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥٧[٤٠]. وهي عبارة عن إطار إقليمي يضم كلاً من[٤١]:

- الأقاليم الصحراوية للجزائر.
- مناطق من «أفريقيا الاستوائية الفرنسية».
- مناطق من «أفريقيا الغربية الفرنسية».

مشروع «المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية»، بحسب بعض الدارسين، يرتبط بالرهانات الجيو - اقتصادية التي تملي ضرورة ربط الخريطة الجيو - سياسية لفرنسا وتحيينها للتوسع دورياً وفق ما تتيحه الاستكشافات الجديدة للبترول والغاز والمياه[٤٢]. إلا أن المشروع تم إهماله بعد استقلال دول المنطقة بعد اصطدامه برفض الجزائر المطلق والتام وغير القابل للتفاوض والمساومة لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري[٤٣].

كما رحّبت فرنسا بالبنى - التحت قارية التي تشكّلت في سبعينيات القرن الماضي وضمّت دولاً من الساحل وغرب أفريقيا، وأهم هذه النماذج: «الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا»، و«اللجنة متعددة الدول لمكافحة الجفاف في الساحل».

وباستحضار خارطة انتشار «المنظمة الدولية للفرانكفونية» نلاحظ ذلك التطابق الموجود بين التنظيمين الإقليميين المتخصّصين ومناطق انتشار هذه المنظمة[٤٤]، وهو ما يبيّن التقاطعات الاستراتيجية والجيو - اقتصادية لفرنسا مع الساحل الأفريقي[٤٥].

كما اعتمدت السياسة الاقتصادية الفرنسية، أيضاً، على تنمية التجارة البينية مع أغلبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية فيها.

---

(٣٩) «أزمة مالي والتدخل الخارجي».

(٤٠) Ridha Tlili, «La Crise du Mali est un enjeu régional et international,» *Business News* (30 janvier 2013), <http://www.businessnews.com.tn/la-crise-du-mali-est-unenjeur%c3%83%c2%a9gional-et-international,526,35991,4>.

(٤١) لخضاري، «الارتباطات الاستراتيجية والجيو - سياسية لفرنسا بمنطقة الساحل».

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه.

ج - السياسة الثقافية

تُعَد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الأفريقية المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به من باقي الدول الغربية، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال، كما تفرّدت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثّلة بسياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات، ونتج من ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم. وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على عدة عناصر، أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في أفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرانكوفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الأفريقية(٤٦).

يعتقد البعض أن فرنسا تهدف إلى تحويل الفرانكفونية من مجرّد تجمّع ثقافي إلى حركة سياسية؛ بإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنغلوسكسوني - الأمريكي، تجتمع تحت مظلّته جميع الدول الهادفة إلى الحدّ من الهيمنة الأمريكية، وذلك إحياءً لمبادئ «ديغول» الجيوبوليتيكية المناهضة للمبادئ الجيوبوليتيكية الأمريكية(٤٧).

٢ - الآليات الأمريكية

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن اهتمامها بمنطقة الساحل الأفريقي هو نتيجة للتهديدات الأمنية المختلفة، وعلى رأسها التهديدات التي تشكّلها الجماعات الإرهابية. ولذلك فقد اعتمدت على مجموعة من الآليات التي تميّزت، في معظمها، بطابعها الأمني والعسكري.

فقد أعلنت الحكومة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن إنشاء «مبادرة عموم الساحل» والمعروفة بـ «مبادرة بان ساحل» (Pan-Sahel Initiative) (PSI)، لمساعدة النيجر ومالي وموريتانيا والتشاد على مكافحة الإرهاب.

أصبحت هذه المبادرة عملياتية منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ بميزانية قُدّرت بـ ٧,٧٥ مليون دولار، وتزود كلٌّ من مالي، وموريتانيا، والنيجر والتشاد بمساعدات للتدريب ومعدات لتحسين أمن حدودها، ورفض استخدام أراضيها ذات السيادة من قبل الإرهابيين والمجرمين(٤٨).

---

(٤٦) إجلال رأفت، «السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٥ (تموز/يوليو ٢٠٠١)، ص ١٤ - ١٥.

(٤٧) دي مانيال، «الدور الفرنسي في إفريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله،» ص ٦٤.

(٤٨) Jessica R. Piombo, «Terrorism and U.S. Counter Terrorism Programs in Africa: An Overview,» *Strategic Insights*, vol. 6, no. 1 (January 2007), p. 8.

تحولت «مبادرة عموم الساحل PSI» في العام ٢٠٠٥ إلى «مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء»(*) (Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative) (TSCTI)[٤٩]، لتشمل إضافة إلى الدول الأربع السابقة كلاً من «الجزائر، والسنغال، ونيجيريا، وتونس، والمغرب»، كما تمت إضافة «ليبيا» إلى هذا البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، من أجل منع تحوّل المنطقة إلى ملجأ للجماعات الإرهابية[٥٠].

وقد قدرت ميزانية المبادرة في العام ٢٠٠٥ بـ ١٠٠ مليون دولار وبمخططات تصل إلى ٣٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٦، وبمعدل ١٠٠ مليون دولار سنوياً منذ العام ٢٠٠٧[٥١].

وإن كانت «شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء» تهتم بالجانب التنموي وبالمساعدات فإنها احتفظت، أيضاً، بالجانب العسكري الذي كان سائداً ضمن مبادرة «بان الساحل»، وهو ما يعرف بـ «عملية تحمل الحرية عبر الصحراء» (OEF-TS)[٥٢]، هذه الأخيرة تُعتبر الذراع العسكرية للمبادرة التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها.

كما تعد عملية «فلينتلوك» (Flintlock)(*) في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ التي أصبحت تقليداً سنوياً، أولى تطبيقات المبادرة، وقد جمعت كلاً من: الجزائر، وتونس، والسنغال، وموريتانيا، ومالي، والنيجر، والتشاد، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكذلك مشاركات من حلف الأطلسي. وكانت هذه العملية تهدف إلى بناء وتقوية القدرات لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والبضائع والبشر.

كما تم إنشاء «المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب» (Global Counter Terrorism Forum) (G.C.T.F.) وهو عبارة عن مبادرة اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية ودعمتها عدّة دول من بينها الجزائر. وقد تمّ تأسيس هذا المنتدى بصفة رسمية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهو يهدف إلى مساعدة الدول التي في المواقع الأمامية والمناطق المتضرّرة من الإرهاب في الحصول على الإمكانات اللازمة التي تمكّنها من التعامل مع التهديدات التي تواجهها.

(*) (TSCTI) اختصار للتسمية (Trans Sahel Counter Terrorism Initiative)، وقد غيّرت وزارة الخارجية الأمريكية في العام ٢٠٠٦ اسم البرنامج من «مبادرة» (Initiative) إلى «شراكة» (Partnership)، فأصبحت بذلك «شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء» (Trans Sahara Counter Terrorism Partnership)، إلا أن معظم الدراسات ما زالت تستخدم مصطلح «مبادرة» بدل مصطلح «شراكة» على الرغم من الفرق الشاسع بين المصطلحين.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(٥٠) Mary Jo Choate, «Trans Sahara Cuonterterrorism Initiative: Balance of Power?,» Usawc Strategy Research Project, p. 5, <http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pcaab627.pdf>.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٥٢) Piombo, «Terrorism and U.S. Counter Terrorism Programs in Africa: An Overview,» p. 8.

(*) وتعني كلمة «فلينتلوك» الزند الصواني، كناية عن كثرة أحجار الصوّان في المنطقة.

أعلنت «شيلا فيلا روسا»، نائب مساعد كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية ومنسّق الشؤون الإقليمية في مكتب مكافحة الإرهاب، عن تأسيس المنتدى في نيويورك، حيث تمّ تشكيل خمس مجموعات عمل[٥٣]:

(١) مجموعة عمل تخصّ العدالة الجنائية وتطبيق القانون.

(٢) مجموعة عمل تخصّ مكافحة التطرّف.

(٣) مجموعة عمل تخصّ تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في بلدان الساحل الأفريقي.

(٤) مجموعة عمل تخصّ تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في بلدان القرن الأفريقي.

(٥) مجموعة عمل تخصّ تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا.

يعمل المنتدى على تجنيد الخبرة والموارد الضرورية لمواجهة المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب، كما يعدّ أرضية بالنسبة إلى أصحاب القرار والخبراء والشركاء والدول الفاعلة من مختلف مناطق العالم من أجل تبادل التجارب والاستراتيجيات وتعزيز القدرات[٥٤].

كما يأتي تشكيل قيادة عسكرية مستقلة خاصة بأفريقيا ضمن هيكلة وزارة الدفاع الأمريكية امتداداً للاهتمام الأمريكي المتواصل بالقارة الأفريقية منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

فقد أعلن الرئيس الأمريكي «جورج ووكر بوش» في السادس من شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧ رسمياً عن إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الموحّدة لأفريقيا[٥٥] التي يطلق عليها اختصاراً «أفريكوم» (AFRICOM)، مهمتها الإشراف على جميع الأعمال العسكرية والأمنية في أفريقيا، ما عدا مصر التابعة للقيادة المركزية[٥٦].

ويعكس إسراع الولايات المتحدة في ترتيب وجودها العسكري في أفريقيا مدى تزايد أهمية القارة وظهورها كلاعب استراتيجي في مجالين من أهم المجالات لأمريكا هما[٥٧]:

---

(٥٣) ب. عميور، «لبنة أخرى في جهود مكافحة الإرهاب،» **الجيش**، العدد ٥٨١ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، ص ٢٢.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٥٥) Robert G. Berschinki, «Afrcom's Dilemma: The Global War on Terrorism, Capacity Building, Humanitarianism, and the Future of U.S Security Policy in Africa,» *Strategic Studies Institute* (21 November 2007), <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf>.

(٥٦) بوكبشة محمد، «القيادات العسكرية حول العالم،» **الجيش**، العدد ٥٥٧ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، ص ٤٩.

(٥٧) إبراهيم علي إبراهيم، «أفريكوم: اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية الإفريقية،» إيلاف (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، <http://www.elaph.com/elaphweb/asdael...hive=asdaelaph>.

- محاربة الإرهاب الذي اتخذ له قواعد في أفريقيا.

- حماية الاستثمارات الأمريكية في القارة التي زادت إلى ثلاثة أضعاف في عهد الرئيس بوش وتأمين منابع النفط.

أما عن الأسباب الرئيسية التي أدّت بالولايات المتحدة إلى إنشاء قيادة جديدة خاصة بأفريقيا بحيث لا تكون تابعة لأي قيادة أخرى فتتمثل بما يلي[٥٨]:

(١) تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية.

(٢) تزايد الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة الأفريقية.

(٣) زيادة الضغوط على القيادة المركزية والقيادة الأوروبية نتيجة للحرب في العراق وأفغانستان، حيث كانت تتوزّع البلدان الأفريقية بين ثلاث قيادات أمريكية، هي:

- القيادة المركزية، وتشمل: مصر، والسودان، وإريتريا، وإثيوبيا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا، وسيشل.

- القيادة الباسيفيكية، ويقع ضمن اختصاصاتها: مدغشقر والمحيط الهندي.

- القيادة الأوروبية، وهي مسؤولة عن باقي الدول الأفريقية وعددها ٤١ دولة.

(٤) نمو العلاقات الصينية - الأفريقية (احتواء النفوذ الصيني في القارة).

كل هذه المبادرات الأمريكية إنما تعبّر، من جهة، عن الاهتمام الواضح والمتزايد للولايات المتحدة بمنطقة الساحل الأفريقي منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهي المنطقة التي ظلت، لعقود طويلة مهمشة على أجندتها الخارجية، ومن جهة أخرى يمكن إدراج هذه المبادرات ضمنَ سياق التنافس الدولي حول المنطقة بوصفها منطقة رهانات جيواقتصادية كبيرة بسبب حجم الموارد النفطية والمعدنية التي باتت تتوافر عليها.

خاتمة

من خلال كل ما سبق يبدو أن منطقة الساحل الأفريقي التي ظلّت مُهمشة لعقود طويلة من الزمن، تشهد اليوم اهتماماً متزايداً من طرف القوى الكبرى، وتنافساً محموماً للحصول على موطئ قدم فيها. فالولايات المتحدة وفرنسا، وحتى دول آسيوية مثل الصين، وإن اقتصرت دراستنا على الولايات المتحدة وفرنسا كونهما الفاعلتين الأبرز في المنطقة، تتبارى في المنطقة التي تتوافر على عناصر ومقوّمات كثيرة تجعلها مطمعاً للآخرين.

تبيّن من خلال الدراسة شدّة التنافس الفرنسي - الأمريكي على المنطقة من خلال مزاحمة الولايات المتحدة لفرنسا صاحبة السبق الاستعماري إلى المنطقة، وذلك من خلال الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة على القارة الأفريقية عموماً، وعلى منطقة الساحل

(٥٨) عبد الحليم، «حسابات باريس: عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي،» ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

الأفريقي على وجه الخصوص منذ الحادي عشر من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والذي برز من خلال مختلف المبادرات والمشاريع الخاصة بالمنطقة التي غلب عليها الطابع الأمني والعسكري، في مقابل الموقف الدفاعي لفرنسا، قبل أن تنقلب الموازين رأساً على عقب لمصلحة الأخيرة التي أصبحت الفاعل رقم واحد في هذا الفضاء الأفريقي منذ وصول «فرانسوا هولاند» إلى سدة الحكم في فرنسا، واعتماد المقاربة التدخلية للحفاظ على مصالحها وتعميق نفوذها من جهة، ومواجهة الاختراق الأمريكي للمنطقة من جهة ثانية.

اشتداد حدة التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة الساحل إنما يعبّر عن تزايد أهمية المكانة الجيوبوليتيكية التي باتت تحظى بها المنطقة جهوياً ودولياً، وخصوصاً مع دخول أطراف دولية أخرى على خط التنافس الدولي مثل الصين، وهو ربما ما سوف ينقلنا من إطار تنافس غربي - غربي إلى تنافس غربي - آسيوي أكثر حدة وشراسة، على مدى السنوات القليلة القادمة □